

الأمن البيئي العالمي بين النقاشات النظرية والسياسات العملية Global environmental security between theoretical discussions and process policies.

نور الدين فلاك¹، إسماعيل زروقة²

¹جامعة المسيلة، الجزائر، noureddine.fellak@univ-msila.dz

²جامعة المسيلة، الجزائر، ismail.zerrouga@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/23 تاريخ القبول: 2022/05/05 تاريخ النشر: 2022/05/16

ملخص:

إن موضوع التهديدات البيئية وتأثيرها على الأمن البيئي العالمي نتيجة تلك الأداءات الاقتصادية العالمية التي تعتمد بالدرجة الأولى على الطاقة الأحفورية أخذ حيزا من النقاش في الأوساط الدولية والأكاديمية المتخصصة في الدراسات البيئية، لذلك هذه الدراسة طرحت إشكالية كيف يمكن أن ينعكس اللاتكافؤ الاقتصادي بين دول الشمال والجنوب على عرقلة مسار المفاوضات البيئية الدولية، وافترضت أن الفوارق الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب تجعل من تلك التهديدات البيئية مسؤولية الدول المصنعة من خلال استعمالها للطاقة الملوثة للبيئة والمناخ، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من أجل فهم ظاهرة التهديدات البيئية وربطها بمفهوم الأمن والتنمية. خلصنا أن تلك النقاشات النظرية البيئية لم تتوافق والسياسات العملية للدول نتيجة تلك الفروقات الاقتصادية بينها مما رهنت مستقبل المفاوضات الدولية حول مواجهة التهديدات البيئية وانعكاساتها.

كلمات مفتاحية: الأمن البيئي، الاقتصاد الدولي، دول الشمال والجنوب، المفاوضات البيئية، اللاتكافؤ الاقتصادي.

Abstract:

The issue of environmental threats and their impact on global environmental security as a result of those global economic performances that depend primarily on fossil energy has taken a place of interest and discussion in international and academic circles specialized in environmental studies. Therefore, this study raises the problem of how the economic inequality between The countries of the North and the South to obstruct the path of international environmental negotiations, and assumed that the economic differences between the countries of the North and the South make those environmental threats the responsibility of the industrialized countries through their use of energy polluting the environment and the climate. We also concluded that these theoretical environmental discussions did not coincide with the practical policies of the countries as a result of these economic differences between them, which set the stage for the future of international negotiations on confronting environmental threats and their implications.

Keywords: environmental security; international economy; North and South countries; environmental negotiations; economic inequality.

المؤلف المرسل: نور الدين فلاك، الإيميل: noureddine.fellak@univ-msila.dz

مقدمة:

إن مخاطر التهديدات البيئية وتأثيرها على النظام البيئي تزداد أهمية خاصة مع التزايد المفرط لتلك التهديدات التي تؤثر على الإنسانية بشكل مستمر ومتصاعد مما استوجب وضع السياسات العملية الناجمة لتحقيق رشادة بيئية عالمية تضمن الأمن البيئي والإنساني بكل أبعاده ومضامينه هذا الأخير أصبح الآن وأكثر من أي وقت مضى يورق بال المجتمع الدولي، كذلك نال هذا الموضوع الاهتمام البالغ والكبير من طرف الأوساط الأكاديمية المهمة بالدراسات.

إن الحاجة المفرطة والمتزايدة للطاقات الأحفورية بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية أصبحت تتسبب في الكثير من المتاعب البيئية التي أثقلت طبقة الأوزون والكوكب عموما مما استوجب ترشيد تلك الاستخدامات الطاقوية والحفاظ على البيئة والكوكب، وضرورة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

فرضية الدراسة :

تفترض الدراسة الفرضية الرئيسية التالية: إن موضوع التهديدات البيئية وانعكاساتها على الأمن البيئي العالمي أخذت حيزا هاما من النقاشات والطروحات لدى الأوساط الدولية والأكاديمية المتخصصة في الدراسات البيئية، نتيجة للاستعمال المفرط للطاقات الأحفورية الملوثة في ميدان الصناعة خصوصا والتي تترك آثار سلبية على البيئة والمناخ مما يهدد الأمن البيئي والإنساني العالمي، وبذلك يجعل من فكرة ترسيخ الرشادة البيئية العالمية صعب التحقيق من خلال تلك السياسات العملية لتلك الدول المصنعة والتي تتعارض مع مخرجات تلك النقاشات البيئية الدولية .

المنهجية المتبعة :

تستدعي الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف ظاهرة التهديدات البيئية وانعكاساتها على البيئة والمناخ العالمي في مقابل تلك الجهود الدولية التفاوضية لإيجاد مقاربات موضوعية لعلاج المشكلة البيئية، كما يتم تحليل وتفسير العلاقة الترابطية بين مفهومي الأمن والتنمية في هذا الإطار التحليلي الوصفي للخروج من التعقيد والضبابية في ضبط تلك المفاهيم المعقدة.

1. النقاشات النظرية حول الأمن البيئي العالمي :

تعد الدراسات الأمنية من أهم الحقول الأكاديمية في العلاقات الدولية فقد شهدت تطورا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة حيث حفزتها تلك النقاشات النظرية حول تصنيف وتوسيع مفهوم الأمن ، والعالم اليوم يشهد بروز تهديدات أمنية جديدة معقدة وغامضة المصدر، تلك التهديدات لا تهدد الدولة فحسب بل

تحدد حياة الأفراد والجماعات والشعوب ، وقد يزداد تهديدها بزيادة النمو السكاني من جهة وزيادة وتطور وسائل الاتصال وتقنيات المواصلات والتكنولوجيا.

1.2. الأمن والتنمية-جدلية التعريف وضبابية الضبط:

لقد اعتبر موضوع الأمن في العلاقات الدولية من أهم المواضيع التي نالت حيزا كبيرا من النقاشات العلمية والبحثية، ذلك لأنه يعبر عن تلك القيمة الإنسانية السامية للسلوك الدولي الباحث عن بيئة آمنة ومطمئنة في شتى المجالات الحياتية والحيوية للأفراد والمجتمعات على حد سواء.

يرى ولتر ليبمان **Walter Lippmann** بأن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه (رحموني، 2018/2017، صفحة 05).

كما عرفه هنري كسينجر **Henry A. Kissinger** على انه تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء(هلال، 1985، صفحة 15) .

وقد عرفه باري بوزان **Barry Buzan** على انه التحرر من كل تهديد ، وأنه مفهوم ضيق انحصر في التهديد العسكري ومفهوم واسع تعدى ليشمل التهديدات الأخرى البيئية الاجتماعية الاقتصادية .

1.2. تطور النقاش النظري حول قضايا البيئة والأمن البيئي:

تعددت النقاشات النظرية حول قضايا بموضوع البيئة أو ما يعرف بالأمن البيئي وقد تباينت الآراء والاتجاهات عبر مسار كامل لأجيال وسنوات من النقاش أملت لها الظروف والمعطيات البيئية والدولية ،وقد عرفت تلك النقاشات النظرية حول قضايا البيئة والأمن البيئي مسارا طويلا ومعقدا تطورت من خلاله تلك الاستبصارات النظرية عبر ثلاث مسارات :

المسار الأول :

تعتبر هذه المرحلة الأولى التي بدأ النقاش فيها حول قضايا البيئة والأمن البيئي والتي كانت في سنة 1977 من خلال كتابات لستر برون **Lester Brown** حيث قدم وثيقة بحثية طالب فيها بإعادة تعريف الأمن القومي حتى يدخل القضايا البيئية ويدمجها ضمن هذا الأمن ، كما انتقد احتكار الطابع

العسكري على الأمن، يضاف إليه نقده لعسكرة الاقتصاد العالمي وإهمال التهديدات التي يتعرض لها الإنسان والطبيعة والنظام البيئي العالمي .

كتابات ريتشارد أولمان **Richard Olman** سنة 1983 والتي دعا فيها لعدم التركيز على القضايا العسكرية على حساب قضايا أكثر أهمية على غرار القضايا البيئية و تهديداتها مثل الكوارث الطبيعية المدمرة والجفاف واستنزاف الموارد الأولية .

وهناك العديد من الكتابات والنقاشات النظرية التي حاولت الربط بين الأمن والبيئة ، كمقال لجيسكا توتشمان ثيوس **Jessica Tuchman Mathews** بعنوان إعادة تعريف الأمن سنة 1989 رأت انه ينبغي على السياسات الأمنية الخارجية أن تدمج اعتبارات الدمار البيئي ، وتؤكد هنا صاحبة المقال على دور الدولة في ذلك باعتبارها فاعل أساسي ورئيسي في تعامله مع قضايا البيئة (دير، 2014، صفحة 34).

المسار الثاني:

هنا في هذه المرحلة ظهرت تفسيرات جديدة حول مقارنة الأمن البيئي، حيث ركز النقاش هنا على أن عدم وجود أمن بيئي كمصدر محتمل لتلك الأزمات والمشاكل التي تهدد الأمن القومي للدول وذلك بافتراض أن قلة أو ندرة الحصول على المورد الطاقوي أو عدم التساوي في الحصول عليه سبب تلك الخلافات والنزاعات الدولية.

المسار الثالث:

كان النقاش مركزا في هذه المرحلة حول ملف الأمن البيئي وتغير المناخ، على أنها الأكثر إلحاحا من قبل عدد من صناعات القرار في العالم وحتى من قبل الباحثين و الأكاديميين المهتمين بقضايا البيئة وكل هذه الجهات صنفت موضوع الأمن البيئي ضمن المواضيع التي تهدد الأمن والسلم الدوليين ، ومن بين تلك الأمثلة نجد جون Barnett **Jon Barnett** وسيمون دالبي **Simon Dalby** اللذان ربطا بين تغير المناخ والأمن .

أثار تجميع مجموعة من الدراسات لانتباه لآثار الأمن المتربة على قضية تغير المناخ بين هذه الدراسة المجلس الاستشاري الألماني

للتغير العالمي 2007 ودراسة **International Alter** ، دراسة مؤسسة **CNA Sullivan** 2007، دراسة لمركز الأمن الأمريكي الجديد كامبل **Campbell** وآخرون 2007، سوليفان وآخرون 2007، دراسة لمركز الأمن الأمريكي الجديد كامبل **Campbell** وآخرون 2007،

كل هذه الدراسات أكدت على الارتباط الوثيق بين تغير المناخ والأمن البيئي الذي صار يشكل تهديدا حقيقيا للمجموعة الدولية وللوكوب أجمع (دير، 2014، الصفحات 36-37).

3.2 التكافؤ والمساواة الدولية: النقاشات البيئية ضمن الحدود الجديدة

يعد الأمن البيئي قضية حيوية بالنسبة لدول العالم بالرغم من انه يمس الأمن بشكل مباشر بمفهومه السياسي لكنه هام بالنسبة للأمن الشامل للمجتمعات التي تعيش في هذا الكوكب، إذ يتعرض هذا الأخير لحالة خطيرة من التلوث البيئي جراء تلك المخلفات الكربونية على الغلاف الجوي.

لقد اجتمعت المجموعة الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبيئة والتنمية * قمة الأرض * سنة 1992 في مدينة ري دي جانيرو البرازيلية وبحضور 178 دولة وبحضور 130 من رؤساء الدول والحكومات اجتمعوا بهدف حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه ووضع سياسة النمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة عبر مناقشة اتفاقية التغير البيئي والمساواة وكان هذا الاجتماع بمثابة الحدود الجديدة للتشاور حول موضوع البيئة ومناقشة اقتسام الخيارات المشتركة للأرض (ناران، 2016، صفحة 415).

لقد انقسم المجتمعون إلى اتجاهين أساسيين حول موضوع البيئة: دول الشمال المصنعة والغنية ترى أن حماية البيئة هو الهدف الأهم من المؤتمر ما لم تصطدم بمصالحها الاقتصادية، في حين تؤكد دول الجنوب الفقيرة أن الهدف من المؤتمر هو التنمية ومحاربة الفقر على حساب البيئة واستنزاف الموارد واجتثاث الغابات.

وتجدر الإشارة هنا من خلال هذا المؤتمر الأول الذي ناقش الموضوعات الخاصة بالبيئة أن الطرح كان بسيطا لكون أن الدول النامية الفقيرة لم يكن لها وزن لتطالب بحققها في تلك الخيرات والموارد المشتركة التي في حقيقة الأمر هي النواة الأساسية لتلك الصناعات للدول الغنية فهذه الأخيرة أكبر المستهلك لتلك المحروقات من بترول وغاز منذ مئات السنين حصدت من خلاله ثروات كبيرة وهائلة حققت من خلاله تنمية وتطورا اقتصاديا كبيرا ومعتبر ،وفي نفس الوقت هي نفسها من قررت إجراءات الحد من تلك الانبعاثات الغازية الناتجة من الاستعمال المفرط للغازات الملوثة ، وكذا تعال الخطابات الدولية المتعالية المنادية بتحول المسؤولية الدولية المشتركة لبلدان العالم بأسره حول ذلك إلا انه كان من السهل جدا إسكاتها من طرف بلدان العالم المتقدم.

الجدير بالذكر في هذا السياق أن هذه القمة كانت الأولى من نوعها من حيث أنها تشكل القاسم المشترك بين الشعوب على اختلاف مستوياتها التنموية والسياسية ، كبيرة أو صغيرة غنية أو فقيرة ... كلها جاءت للتباحث وإيجاد الحلول وتقديم المقترحات لأجل مواجهة الأخطار البيئية التي تهدد البشرية على الكرة الأرضية (طراف، 2002، صفحة 116).

للإشارة هنا لابد من التأكيد على أن بعض دول العالم النامي أو السائرة في طريق النمو على غرار الصين والهند وباقي الدول كلها مسؤولة أيضا على تلك المخلفات الغازية مثلها مثل الدول الغنية المصنعة وما يؤكد ذلك التقرير الذي نشره معهد واشنطن العالمي الخاص بالموارد **World of soures Institute** الذي يبين فيه أن الهند والصين وباقي الدول في طريق النمو تتحمل المسؤولية عن تلك الانبعاثات ، وقد رفض كل من الايكولوجي سونيتا ناران **Sunita Narain** و أنيل أقروال **Anil Agarwal** هذه المعطيات و اسروا على مسألة الاستغلال المتساوي للموارد والخيرات المشتركة في كوكب الأرض والغلاف الجوي (ناران، 2016، صفحة 415).

وما يمكن استنتاجه من خلال انعقاد هذا المؤتمر وما تلاه أن العالم أدرك خطورة المشاكل البيئية وآثارها وانعكاساتها على المناخ وعلى البيئة وعلى التنمية ، وهو ما يفسر ذلك العدد الكبير من الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في هذا المجال الحساس والتي حاولت إعطاء تشخيص لكل الأخطار والمسببات البيئية من جهة ومن جهة أخرى دراسة وتحليل التضارب الكبير والجدال القوي بين الدول المتقدمة المصنعة وتلك الدول المتخلفة التي تمتلك تلك الموارد الطاقوية خاصة المحروقات حول من يتحمل المسؤولية التاريخية والبيئية للتدهور البيئي الحاصل والذي يهدد الكرة الأرضية وغلافها الجوي .

4.2 مخرجات قمم المناخ على البيئة بين دول الشمال والجنوب:

قمة الأرض 1992:

وما يمكن استنتاجه من خلال انعقاد هذا المؤتمر وما تلاه أن العالم أدرك خطورة المشاكل البيئية وآثارها وانعكاساتها على المناخ وعلى البيئة وعلى التنمية ، وهو ما يفسر ذلك العدد الكبير من الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في هذا المجال الحساس والتي حاولت إعطاء تشخيص لكل الأخطار والمسببات البيئية من جهة ومن جهة أخرى دراسة وتحليل التضارب الكبير والجدال القوي بين الدول المتقدمة المصنعة وتلك الدول المتخلفة التي تمتلك تلك الموارد الطاقوية خاصة المحروقات حول من يتحمل المسؤولية التاريخية والبيئية للتدهور البيئي الحاصل والذي يهدد الكرة الأرضية وغلافها الجوي .

بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالتغيرات المناخية CCNUCC لم تكن ناجحة وعملية ، حيث لم تقبل الولايات المتحدة الأمريكية التنازل عن مستوى وطريقة حياتها وقبلت الاتفاقية بأنها غير قابلة للنقاش فيما يخص نمط حياتها الذي يستدعي تلك المخلفات نتيجة الصناعة الهادفة للتطور والحفاظ على المستوى المعيشي المتطور ، على الرغم من أنه منذ سنة 1992 اعترفت جميع الدول بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الفضاء الأيكولوجي عند القيام بهذه الصناعات المؤدية للانبعاثات الغازية والتي تقوم بها الدول الساعية نحو التطور المستمر من منطلق المسؤوليات المشتركة لكنها مسؤوليات مختلفة في نفس الوقت (ناران، 2016، صفحة 416).

وفي سنة 2010 أصبحت مسألة المساواة في تحمل المسؤوليات البيئية حقيقة واقعة بين دول المصنعة والدول في طريقها للنمو حيث تقدمت بعض الدول صناعيا كالصين التي انتقلت نسبة الانبعاثات الغازية من 10% سنة 1990 الى 27% سنة 2010 حينها أصبح الدفاع عن المحيط البيئي والمناخي ضرورة لا مفر منها .

قمة باريس 2015 حول المناخ:

مؤتمر باريس للمناخ هو في الحقيقة تكملة مسار بروتوكول كيوتو والإشراف على تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها من اجل زيادة فعاليته، وقد عقد في مدينة لويورجي باريس ضم أكثر من 160 دولة و86% من البعثات العالمية كما حضره أكثر من 45000 مشارك والذي يشمل المندوبين الذين يمثلون البلدان، والمراقبين الدوليين وأطراف المجتمع المدني إلى جانب الصحفيين.

لقد ركزت هذه القمة على الخطط الوطنية المعنية بالمناخ أو ما يعرف *بالمساهمات المتزعة المحددة وطنيا INDCS تعني تقييد ارتفاع درجة حرارة الأرض 2°C من الدرجة المثوية أو ما يعادل 3.6 درجة مئوية لقرن 21. تقليص الكوارث المتعلقة بتغير المناخ، ولوحظ معدل الكوارث المتعلقة بتغير المناخ حيث تم تسجيل ما معدله 535 كارثة سنويا بين عامي 2005-2014 أي بزيادة قدرها 14% عن الفترة 1995-2004 - (جارش، 2016، صفحة 13).

تلك القمة هي الأخرى فشلت لأنها عجزت عن تطبيق المشروع العالمي للحد من الانبعاثات الغازية الملوثة للمناخ بل إن المؤتمر بعيد جدا عن تغطية أرقام الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالتغير المناخي التي أشار إليها تقرير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث حيث رصد

رقم 1.891 تريليون دولار مع تحفظ التقرير على الأرقام المرصودة نظرا لوجود تغيرات في البيانات ، كما طرحت مسألة أخرى أشد تعقيدا تتعلق بمسألة الشفافية في تقديم التقارير الوطنية عن حالة الالتزام بهذا المشروع للمنظمات الدولية (جارش، 2016، صفحة 13).

هذا ما يؤكد مرة أخرى عدم وجود إرادة حقيقية وصادقة عند صناع القرار لتلك الدول المصنعة خاصة الكبرى في التحلي بالالتزامات الدولية والأخلاقية في تطبيق المشاريع التي تهدف إلى الحد من تلك الانبعاثات الغازية التي تؤثر على المناخ والبيئة الدولية.

2. السياسات العملية وانعكاساتها على الأمن البيئي العالمي

1.3 النظام البيئي العالمي في ظل اللاتكافؤ الاقتصادي الدولي:

التغير البيئي اليوم أصبح يهدد الإنسانية بشكل حقيقي مما يتطلب ردود فعل استعجالية من طرف المجموعة الدولية على اختلاف مستوياتها الإقليمية والدولية والمحلية -دول الشمال ودول الجنوب-، حيث أن الانبعاثات الغازية وما تسببه من آثار سلبية على المناخ والطبيعة والإنسان يجعل من الضروري تكاثف جمع الجهود في تحمل المسؤولية الكاملة في توحيد الجهود لمحاربة تلك التهديدات البيئية إلا أن الدول الكبرى المصنعة لها النصيب الأوفر من تلك المسؤولية مقارنة بالدول الضعيفة كدول الجنوب.

2.3 التغير المناخي في ظل الفروقات الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب:

البلدان الصناعية الكبرى في العالم هي الدول التي تشهد تطورا وتنمية اقتصادية هائلة جراء الحركة الصناعية المذهلة للقطاع الصناعي بوجه خاص مما يتسبب في تلك الانبعاثات الغازية لأكسيد الكربون، وعليه فإن كل الاقتراحات والمشاورات الدولية والإقليمية الخاصة بالشأن البيئي لم تكن مؤسسة على أساس وجود مشكل بيئي يهدد المناخ والكرة الأرضية ومنه العالم بأسره، بل على أساس انه مشكل اقتصادي بحت ، وهذا ما جعل من تلك المشاورات والاقتراحات وحتى الاتفاقيات الدولية التي تخص موضوع المناخ والتغير البيئي تفشل في كل مرة .

الدول الصناعية في العالم اليوم هي الأغنى والأقوى اقتصاديا معنى ذلك هي التي تتحمل تلك الأعباء الناتجة عن تلك النشاطات الصناعية المولدة للغازات والانبعاثات الملوثة للمناخ إذا فهي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن تلك الانبعاثات وتلتزم بإنقاص حجمها حتى تترك المجال لبقية البلدان الأخرى -خاصة دول الجنوب- لممارسة حقها في التطور والتنمية الاقتصادية.

إن السبب وراء فشل تلك الاتفاقيات والمعاهدات والمشاورات والاقتراحات والمؤتمرات حول موضوع المناخ والتغير المناخي أو البيئي هو أن تلك الدول الأغنياء اقتصاديا في العالم يرفضون إشراك الآخرين في تلك اللقاءات والمشاورات بداعي تلك الفوارق الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى يرفضون اقتسام المهام حول مجابهة تلك التهديدات المناخية البيئية مع تلك الدول المستعدة للمساعدة بسبب أن هذه الأخيرة ستصبح غنية وستتقاسم معهم هذا الاقتصاد -لكن أن المشكلة البيئية عندهم ليست بيئية بل اقتصادية -لذلك وجدنا أن تلك المشاورات الدولية حول البيئة والمناخ لا تخص فقط الحد من تلك الانبعاثات الغازية بل أيضا تخص الحق في التنمية والتطور الاقتصادي وهذا في نظرهم يشكل خطرا يهدد مصالحهم الاقتصادية، فالرهان الحقيقي هنا بين تلك الدول الصناعية الغنية اقتصاديا وبقية الدول الأخرى خاصة دول الجنوب الفقيرة اقتصاديا هو حول الاتفاق على تقسيم متساوي لميزانية ثاني أكسيد الكربون في العالم، ويسمح بتحديد أهداف التقليل من تلك الانبعاثات الكربونية لكل دولة وما يترتب عليها (ناران، 2016، صفحة 414).

يمكننا القول هنا أن البلدان التي كانت سببا في تلك المخلفات الكربونية حيث الغلاف الجوي متأثرا بها على مر تاريخ نموها الصناعي هي مدينة تاريخيا وبيئيا لبقية دول العالم، فالرهان الحقيقي الذي لابد أن تطرحه كل النقاشات والمؤتمرات حول موضوع البيئة والمناخ هو إيجاد اتفاق حول كيفية تسديد هذه الديون، وكيف يمكن تعويض البلدان النامية -الفقيرة -الضحية، وهذا التعويض ما هو إلا دفاع واعتراف لحق تلك الشعوب الفقيرة في التطور و النمو والعيش في بيئة مناخية نقية (ناران، 2016، صفحة 414).

الواقع الدولي الراهن يشير إلى تلك الفروقات الاقتصادية الجلية والكبيرة بين المعسكرين الشمالي الغني والجنوبي الفقير وبذلك يمكن أن نضع تلك التصورات الموضوعية والعقلانية وكذا التوقعات التي يبدئها كلا المعسكرين تجاه قضايا البيئة ومخاطرها، فالمشاكل التي تهم الدول الشمالية المتقدمة مثل التلوث ومكافحته ستكون ثانوية بالنسبة لدول الجنوب النامية مقارنة بالجوع والفقر والتضخم السكاني وقلة الموارد والحاجة إلى المال (طراف، 2002، صفحة 113).

هناك فرصة للحد من تلك الانبعاثات الغازية حيث البلدان النامية لم ينشعوا بعد كل مراكزهم وشبكاتهم الكهربائية، وحتى في المدن الجديدة لن تكون على شاكلة ما سبق من العمران الكلاسيكي مما

يعطي فرصة لإنشاء عالم مختلف ومتطور، بالمقابل فإن البلدان الصناعية الغنية لم تستخدم هكذا إجراء ولم تستثمر بهذا الشكل حيث طاقتها الاقتصادية لم تخل من غاز الكربون ، وحسب النماذج التنموية الحديثة فإن البلدان تلوث المحيط لتصبح غنية ولا تأبه بفعالية الطاقة البديلة أو الحد من التلوث أو مراقبته... (ناران، 2016، صفحة 415).

يتضح أن كل المؤشرات الواقعية والموضوعية تدلنا على مدى ضخامة مشكلات البيئة وهامشية المعالجة في النظام الدولي الثاني الجديد من جهة، والقضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية من جهة ثانية ، وبذلك تبدو الآمال ضعيفة في معالجة الأخطار التي تلك البيئة أمام الجهود المحدودة من طرف الدول الكبرى والصغرى وكذا المنظمات الدولية والإقليمية (طراف، 2002، صفحة 115)

لقد عجز العالم اليوم عن إيجاد حل للحد من تلك الانبعاثات الغازية للكربون أمام ضرورات التنمية والتطور والخطابات المستمرة والدائمة حول إيجاد مصادر أخرى للطاقات البديلة .وهنا على دول الجنوب أن تسخر التكنولوجيا الحديثة لتلك الغايات التنموية ،تلك التكنولوجيا لا بد لها من تمويل مناسب لتحقيق المتطلبات التنموية والحد من استعمال تلك المواد المصنعة ،بالمقابل لا تزال الدول الغنية مرهونة بالكربون والغاز والبتروول حتى تتمكن من تشغيل صناعاتها ومركباتها التي لا تعد ولا تحصى كما أنها غير مستعدة للاستثمار عبر تحويل طاقاتها (ناران، 2016، صفحة 415).

وحتى تلك الدول كالولايات المتحدة الأمريكية التي تنتج مصانعها أكبر نسبة من تلوث البيئة في العالم غير مستعدة إلى تخفيض صناعاتها الثقيلة حفاظا على قوتها الاقتصادية في العالم (طراف، 2002، صفحة 114).

كما أن تلك النقاشات والمشاورات التي طرحت في السنوات السابقة قد أعد لتتائجها مسبقا،فتلك البلدان المصنعة تستعد في كل مرة يطرح فيها موضوع البيئة والمناخ بإيجاد الذرائع أو قد لا تشارك في معظمها ولا تبدي استعدادا للمشاركة، كل ذلك لأجل مواصلة نشاطاتها الصناعية الدؤوبة الباعثة لتلك الغازات الملوثة ،مع العلم أن دول الجنوب هي من تدفع الثمن في الأخير جراء هذا الجشع والأطماع لتلك البلدان،وفي الأخير البيئة والمناخ من يدفع الضريبة جراء تلك الأطماع التنموية.

4 إستراتيجية تحقيق الأمن البيئي العالمي المستدام :

1.4 المقاربة الموضوعية من اجل تقاسم الأعباء البيئية الدولية

لقد أقرّ ممثلو 195 بلداً في المؤتمر العالمي لتغير المناخ، المنعقد في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني واخْتُتم في 12 ديسمبر/كانون الأول 2015، في العاصمة الفرنسية، باريس، اتفاقاً دولياً غير مسبوق للتصدي للاحتباس الحراري، وأعلن رئيس قمة المناخ، وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس: تم تبني اتفاق باريس حول المناخ.

و الجدير بالذكر أن أكثر الدول تضرراً بالتغيرات المناخية هي دول الجنوب التي تعاني من ظروف بيئية خانقة كما أنها لا تملك الأدوات والميكانيزمات الهيكلية والمؤسساتية الكفيلة بالتصدي للآزمات البيئية المرتبطة -ارتفاع درجة الحرارة- والتلوث وما تسببه من ظواهر اجتماعية واقتصادية عويصة، كما كشف التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن أنشطة التكيف في تلك الدول ستواجه فجوة تمويلية، فيما يتعلق بتنفيذها لخطط وبرامج التكيف مع تغير المناخ لا تقل عن 12 مليار دولار سنوياً حتى عام 2020، تتضاعف بعد ذلك باستمرار(قوي، 2016).

2.4 أشكال الدعم المختلفة لدول الجنوب في مواجهة خطر التهديدات البيئية:

القارة الإفريقية تجمع عدد كبيراً من دول الجنوب التي تعاني من أعباء وانعكاسات التي تخلفها الانبعاثات الكربونية جراء الاستعمال المفرط للطاقة الأحفورية من طرف الدول المصنعة، ومن العدل تقديم كافة أوجه الدعم الدولي لتلك الدول الفقيرة العاجزة عن مجابهة تلك التهديدات المستمرة، عن طريق التمويل المالي والتكنولوجي ونقل للخبرات المتخصصة لأجل بناء قدرات مناسبة لمجابهة الأعباء المرتبطة بالتكيف مع تغير المناخ، لاسيما أن القارة هي الأقل تسبباً في تلك المخلفات، بل والأكثر تضرراً من تداعياتها. (قوي، 2016).

ولعل الأمثلة في ذلك كثيرة ومنها ما يتعلق بمسألة تصدير النفايات الخطرة إلى القارة الإفريقية تعتبر من المؤشرات والإشكالات الحقيقية التي تدل على عدم وجود عدالة أخلاقية دولية تشهد بلدان القارة وصول كميات كبيرة من المخلفات الخطرة، قادمة من الدول الصناعية الكبرى، بما يمثل تعدياً صارخاً وتكريساً واضحاً لمفهوم «العنصرية البيئية» **Environmental Racism**، الذي يتناقض مع حقّ جميع الدول في بيئة نظيفة وآمنة أو ما يُطلق عليه: «العدالة البيئية» **Environmental Justice**. بدأت حركة نقل المخلفات الخطرة من دول العالم المتقدّم إلى إفريقيا منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث اكتُشفت صفقات سرية بين بعض الدول الإفريقية وشركات غربية، معظمها يتعلّق بنقل

مواد سامة تسبب أضراراً بيئية وصحية خطيرة، ويزيد من تفاقمها القوى البشرية غير المؤهلة للتعامل مع النفايات بالدول النامية، وعدم إدراك آثارها المدمرة في مواقع دفنها نظراً للتعتيم حول محتواها، حيث تعبر حدود بلدان العالم النامي تحت أشكال وصور و مسّيات، مختلفة.

وتشير الإحصاءات الإقليمية خلال الفترة (2004-2006م) إلى تصريف 94% من النفايات الخطرة بالأقطار الداخلية لكل إقليم؛ في مقابل 6% يتم تصريفها خارج حدود الإقليم، وصلت النسبة في قارة إفريقيا إلى 91%؛ في مقابل 9%. وتصرف الدول المتقدمة نفاياتها الخطرة - غالباً - إلى مناطق نفوذها الاستعماري القديم (قوي، مركز دراسات التشريع الاسلامي والاخلاق، 2019)

ولا شك أن أبرز الأنشطة التي يترتب عليها ضرر بيئي عابر للحدود، قيام الدول الصناعية بتصدير نفاياتها الخطرة إلى الدول الإفريقية، سواء لغرض التخلص النهائي منها أو لإعادة تدويرها، حيث ينشأ عن عدم التعامل مع تلك النفايات بطريقة سليمة بيئياً، سواء أثناء نقلها أو التخلص النهائي منها أو إعادة تدويرها، أضرار صحية وبيئية واقتصادية فادحة (المتولي، 2006، صفحة 4).

هنا لابد من الإشارة إلى أن الواقع الدولي الراهن يشير من خلال ملامح النظام الدولي الحالي إلى بقاء حالة اللاعدل المركب بل والتمييز ضد الدول الفقيرة - دول الجنوب - وخاصة دول القارة الإفريقية ، من حيث مستوى توزيع الدخل والثروات بين أقلية مؤثرة وأغلبية شبه معدمة داخل الدولة الواحدة مما ينجر عنه انعكاسات وأثار سلبية على البيئة ، يضاف إليها التمييز والأناية وعدم التنازل والالتزام التي تبديها الدول الصناعية تجاه البيئة وأعبائها والتي تعتبر أكثر المتسببين في تلويثها مما يخلق الفجوة الفارقة في التعامل مع القضايا البيئية في كل مرة بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب المتضررة والمستهلكة في نفس الوقت.

وحتى على مستوى القانون الدولي فالواقع الدولي يكشف بوضوح بأن قواعده مازالت تفتقد إلى القوة الملزمة لها والقيمة القانونية العالية أو إلى السلطة التي تمتلك إلزام الدول بها وبقرارها، وبالتالي فإن أعمال المؤتمرات الدولية وقراراتها وكل الاتفاقات والمعاهدات التي قاربت 900 اتفاقية ثنائية التي أبرمت في مجال البيئة والمناخ كانت مجرد حبر على ورق ولم ترى النور بل الكثير من الدول المصنعة انسحبت منها وغلبت بذلك المصالح الخاصة لتلك الدول على حساب المصالح العامة للمجتمع الدولي .

وعلى الرغم من أن الاتفاقيات أو المعاهدات البيئية قد رسخت -من جهة - الوعي العالمي حول قضايا البيئة و التلويث المناخي وزادت من تحسيس المجتمع والأفراد وصناع القرار بمسؤولياته تجاه البيئة التي

يعيش فيها، و خلقت مستوى عالي لفهم موضوع البيئة بكل أبعاده الوطنية والإنسانية، و ضرورة التعاون لحمايتها والامتناع عما يضر بها، -ومن جهة أخرى- أصبحت مصدرا علميا ملهما لكل الباحثين والمهتمين بالشأن البيئي من أجل التحليل والتفسير والنقد والاستشراف ويقدموا بذلك الطرق والاستراتيجيات العملية الكفيلة بحماية البيئة والمناخ وإعطاء مقاربات موضوعية وعقلانية مساهمة في تحقيق نظام بيئي عالمي متوازن ونظيف. ولعل موضوع خلق نظام بيئي علمي مستدام من الأطروحات الداعية إلى تحقيقه وفق رؤية موضوعية وعقلانية تهدف إلى الوصول إلى ما قد نستخدمه على تسميته الاتجاه نحو أخلاقة البيئة العالمية الراهنة.

3.4 صعوبات الاتفاق البيئي العالمي بين دول الشمال والجنوب:

من خلال الرؤية الموضوعية لمخرجات تلك المؤتمرات الدولية وخاصة المتعلقة بالبيئة والمناخ صعوبة الاتفاق بين الأطراف المتفاوضة على إيجاد مقاربة توافقية تحقق الأمن البيئي العالمي المشترك وذلك راجع إلى النقاط التالية:

1- لقد اتضح أن القضايا البيئية والتنمية التي تواجه العالم هي أعقد بكثير مما كان يعتقد، وأن المشكلات البيئية التي كانت تبدو مشكلات يمكن التعامل معها على الصعيد الوطني تحولت فجأة إلى أزمات شائكة وتتطلب حولا عالمية عاجلة وشاملة وهذا مما يصعب تحقيقه عمليا (الشجيري، 2004).

2- يلاحظ على هذه المؤتمرات والاتفاقيات الدولية أنها حولت قضايا البيئة المعاصرة إلى ميدان جديد للصراع بين الشمال والجنوب أثر بشكل سلبي على الأمن والاستقرار الدوليين. فالجنوب يتهم الشمال أنه هو المسؤول عن التدهور البيئي العالمي ويطالبه بتحمل المسؤولية ووضع ضوابط لاستهلاكه المفرط للطاقة واستنزاف الموارد ، في مقابل ذلك فإن الشمال يطالب الجنوب بالحد من التكاثر السكاني الذي يزيد من الضغط على موارد الحياة. أي أن الخلاف بين الشمال والجنوب حول مشاكل البيئة اخذ بالتركز على استنزاف الموارد.

3- لا يوجد الإجماع الشامل في المجال البيئي بين دول الشمال والجنوب لاختلاف المصالح والتحالفات والرؤى السياسية والاقتصادية، كما أن فرص نجاح والتفاوض الجماعي قليلة في المفاوضات الجماعية وحتى الثنائية.

- 4- المشكلات البيئية ليست وطنية بل كونية وهذا يصعب من إيجاد مقاربات بيئية شاملة.
- 5- الأزمات البيئية التي تعاني منها دول الجنوب والتي تعيق تنميتها المستدامة تتحمل جزءا من ذلك دول الشمال الذي يملك الخبرات الكافية في هذا المجال الحيوي.

4.4 نحو بناء مقارنة استراتيجية بيئية لتحقيق نظام بيئي دولي مستدام:

إن تحقيق الأمن البيئي العالمي يستوجب تبني مقاربات نظرية وسياسات عملية من شأنها أن ترسخ العقيدة البيئية التي تتحمل فيها المجموعة الدولية سواء دول الشمال أو الجنوب والهيئات الغير رسمية من المنظمات التي تعنى بقضايا البيئة مسؤوليتها الأخلاقية ، ولا يكون ذلك إلا في إطار العدل في تحمل تلك الأعباء التي تفرزها مخاطر استغلال الموارد الطاقوية الطبيعية من طرف الدول الصناعية بالدرجة الأولى التي استغلت الإمكانيات التقنية والعلمية الهائلة للإفراط في استغلال تلك الموارد(أبو جودة، 2008، صفحة 39).

المقاربة القانونية :

- تشير هذه المقاربة إلى اعتماد مجموعة من الإجراءات القانونية التي تلزم كل الدول وخاصة تلك التي تسببت ولا زالت تتسبب في الإضرار بالبيئة بما يلي :
- تفعيل كل الاتفاقات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية وما جاء في تلك المؤتمرات الدولية التي عنت بقضايا البيئة وحماية المناخ في إطار هيئة الأمم المتحدة مع قوة إلزام كل الدول بالتطبيق الصارم لمخرجاتها بالعدل والإنصاف والشفافية.
 - سن تشريعات فعالة بشأن البيئة تتحدد من خلالها مسؤولية الدول عن التدهور البيئي واستيعاب التكاليف البيئية (أبو جودة، 2008، صفحة 78)، وكذا تقاسم الأعباء البيئية بإنصاف وعدل .
 - إرساء قاعدة سياسية وقانونية دولية صالحة لمختلف أنواع المفاوضات الدولية في إطار من التعاون العالمي من خلال مؤتمر عالمي للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المستدامة تغلب فيها المصلحة العامة على المصالح الخاصة لبعض الدول.
 - الاتفاقات والمعاهدات الدولية الكثيرة أصبحت لها قيمة قانونية متميزة ساهمت بشكل كبير في ترسيخ الثقافة البيئية المطلوبة والوعي العالي عند المجتمعات بالمخاطر التي تهدد البيئة والمناخ، كما أضحت تلك المعاهدات مادة علمية خصبة للباحثين والمهتمين بالقضايا البيئية

تساعد في عملية التحليل والتفسير وبناء الاستراتيجيات العلمية المتخصصة التي تقترح على صناع القرار وراسمي السياسات العملية لمجابهة الأخطار البيئية وبناء نظام بيئي عالمي مشترك.

- إنشاء مؤسسات جنائية دولية مستقلة ، او تطوير صلاحيات محكمة العدل الدولية لمساءلة الدول التي تقوم بجرائم ضد سلامة البيئة والمناخ والطبيعة(أبو جودة، 2008، صفحة 200).

المقاربة السياسية:

بما أن البيئة الموجود فيها كل الدول والتي سيتأثر اقتصادها ومناخها وبيئتها وحتى وجودها إذ لم يكن هناك التزام أخلاقي وتاريخي وبيئي أمام المجموعة الدولية وأمام تلك المنظمات الدولية المختصة بالشأن البيئي والمناخي، وألا تؤثر مصالحها الاقتصادية التنموية على حساب المناخ والبيئة من جهة وعلى حساب الدول المتخلفة والفقيرة التي تبقى فقط تتحمل نتائج تلك الانبعاثات وآثارها المهددة للحياة البشرية جميعا. إذا لابد من تبنى مقاربة سياسية من طرف القادة السياسيين في العالم تقوم على:

- الواقع المساوي الذي أفرزته وما زالت تفرزه تلك التهديدات البيئية على الكوكب والإنسان تفرض على المجتمع الدولي أن يضع مسألة البيئة والمناخ أولية الأولويات في السياسة الوطنية لكل دولة على حدا وأيضاً على مستوى النقاشات الدولية والتأكيد على أن مخاطر البيئة والتغيرات المناخية تشكل تهديدا حقيقيا ومباشرا للأمن والسلم الدوليين.
- الأدعاءات الاقتصادية للدول سواء الشمال أو الجنوب لابد وأن تراعى فيها الدول الفروقات الاقتصادية وحجم الموارد الطبيعة المستغلة في عملية التصنيع وكميات الإنتاج كما تراعى فيها تداعيات تلك العملية الإنتاجية على البيئة والمناخ، فوجب وضع وتسخير كل الإمكانيات التكنولوجية والتقنية للحد من آثار تلك المخلفات الكربونية وتغيير السياسات الاقتصادية لدى صناع القرار بما يحقق الأمن البيئي العالمي.
- دعم دول الجنوب من طرف دول الشمال في عملية التنمية المستدامة والالتزام الأخلاقي الذي يقع على عاتق تلك الدول في مسألة تقاسم الأعباء البيئية الذي لابد وان يراعى الفروقات الاقتصادية وحالة تلك الدول الفقيرة وحاجياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المقاربة الاقتصادية:

تنطلق هذه المقاربة من النقاط التالية:

- اتخاذ سياسة بيئية فعالة ومدرسة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لحماية الطبيعة والإنسان من أخطار التي تهدد الكرة الأرضية كالاحتباس الحراري والتلوث الهوائي والنفائات الصناعية الخطرة وغيرها (أبو جودة، 2008، صفحة 58).
- إحلال الاقتصاد البيئي والاجتماعي محل الاقتصاد النيوليبرالي والطريق الموصل إلى هذا الأمر يبدأ بجعل جميع الأعمال الاقتصادية والسياسية للدول خاضعة لنوع من غلبة الأمور البيئية التي تتضمن بطبيعتها الأمور الاجتماعية (أبو جودة، 2008، الصفحات 58-59).
- البحث عن الطاقات البديلة المستغلة في التصنيع كالطاقات المتجددة وتشجيع الاقتصاد الأخضر كبديل للتنمية المستدامة تحقق للإنسان حاجاته الأساسية وتحافظ على البيئة والمناخ. وبذلك نحقق ثنائية الأمن الإنساني والأمن البيئي.
- تشجيع المؤسسات الخاصة بالبحث والمتابعة في قضايا الطاقات المتجددة وتسهيل إجراءات الاستثمار في هذا النوع من الطاقات على المستوى الوطني لكل دولة وبذلك يزدهر الاقتصاد الوطني ونحافظ البيئة النظيفة.
- التوجه نحو الطاقات المتجددة هو الحل الأنسب للمزوجة ما بين الأهداف الاقتصادية والبيئية للدول، فلا بد من مزيد من الجهود الفعلية والفاعلة من أجل تطويرها والتغلب على تحدياتها واستغلالها بشكل أنسب.

خاتمة:

لقد شكل موضوع الأمن البيئي إحدى أهم التحديات والتهديدات التي تواجه العالم اليوم على اختلاف ومكانة الدول الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولأن موضوع الانبعاثات الغازية وما تفرزه من مواد ملوثة للبيئة والمناخ شغل بال الدارسين والمحللين المختصين في هذا المجال ، أيضا شغل بال الدول التي تعاني من آثار ونتائج تلك الانبعاثات ، فبالنسبة للدول الصناعية والغنية اقتصاديا تحاول إدراج مسألة

الانبعاثات الغازية في الإطار الاقتصادي وتحاول إعطاء تبريرات لأجل مواصلة مسارها التنموي التطوري دون الأخذ بعين الاعتبار الفضاء الايكولوجي ،وفي الوقت نفسه تحاول التملص من المسؤولية التاريخية والبيئية حول نتائج تلك الانبعاثات على البيئة وتقاسم أعبائها بكل إنصاف وموضوعية وعقلانية.

أما استنتاجات الدراسة:

1- إن جميع المشاورات واللقاءات والمؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة لحد الآن قد فشلت في تحقيق غاياتها الإنسانية وعلى رأس تلك الغايات توفير الأمن الإنساني في شقه البيئي، وذلك لعدم الزامية مخرجات تلك اللقاءات الدولية.

2- قضايا البيئة في الرهن الدولي حساسة وجوهرية تعتبر مسؤولية الجميع من دول صناعية غنية والدول النامية وحتى تلك المنظمات الدولية المتخصصة في هذا الشأن كلها تنال حضاها من اللوم والمسؤولية التاريخية والبيئية تجاه البيئة والمناخ وقصورها في إيجاد الحلول والاستراتيجيات المناسبة لتجنب المخاطر البيئية المحدقة.

3- لا بد من الإشارة إلى أن المسؤولية الكبيرة تقع على عاتق الدول الصناعية الكبرى والتي كان من المفترض أن تظهر بمظهر المثال الذي يجب أن يحتذى به في مسألة الحفاظ على بيئة سليمة ومناخ صافي من تلك الانبعاثات التي باتت تهدد الأمن الإنساني العالمي.

4- عدم وجود إرادة حقيقية وصادقة عند صناع القرار لتلك الدول المصنعة خاصة الكبرى في التحلي بالالتزامات الدولية والأخلاقية في تطبيق المشاريع التي تهدف إلى الحد من تلك المخلفات الغازية التي تؤثر على المناخ والبيئة الدولية الموجود فيها كل الدول والتي سيتأثر اقتصادها ومناخها وبيئتها وحتى وجودها إذ لم يكن هناك التزام أخلاقي وتاريخي وبيئي أمام المجموعة الدولية

5- الدول الصناعية آثرت مصالحها الاقتصادية التنموية على حساب المناخ والبيئة من جهة وعلى حساب الدول المتخلفة والفقيرة التي تبقى فقط تتحمل نتائج تلك المخلفات الكربونية وآثارها المهددة للحياة البشرية جميعا.

6- تعد التهديدات البيئية خطرا فعليا على الأمن الإنساني والبيئي خاصة في ظل تلك الفروقات الاقتصادية بين دول الشمال ودول الجنوب هذه الأخيرة التي تعاني من تلك الأعباء المالية

والاقتصادية المفروضة عليها، بالمقابل الدول المصنعة تسعى إلى تقوية اقتصادها باستخدام الطاقات الملوثة دون مراعاة لانعكاساتها على البيئة والمناخ، هذا يبين أن مساعي المجموعة الدولية في الحفاظ على البيئة عبر المفاوضات البيئية لن يجدي نفعا لأن تلك المجتمعات الصناعية لن تتوقف عن الاستخدامات الطاقوية الملوثة وبالتالي فلن تنجح إحدى حلقات المسار البيئي العالمي .

7- يجب على المجموعة الدولية الاعتماد على الطاقات المتجددة في بناء اقتصادها الوطني والتوجه نحو بناء الاقتصاد الأخضر الذي يحافظ على البيئة ويحقق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

- أبو جودة، إلياس. (2008). الأمن البشري وسيادة الدول. بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- عامر، محمود، طراف. (2002). إرهاب التلوث والنظام العالمي. بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- نشأت، عثمان. (1985). الأمن الجماعي الدولي، دسن، مصر: دار المعرفة.
- سونيتا، ناران. (2016). "البيئة: الاعدل المتربك في الجنوب": مجلة فكر ومجتمع. الجزائر.
- عادل، جارش. (2016). تأثير التغيرات المناخية على الأمن العالمي. ملتقى وطني بعنوان التحديات البيئية وانعكاساتها على الإستراتيجية التنموية، جامعة الجزائر. الجزائر.
- المتولي، خالد، السيد. (2006). نقلا لنفايات عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة دكتوراه، جامعة المنوفية، مصر.
- أمينة، دير. (2014). تأثير التغيرات المناخية على الأمن العالمي. كلية الحقوق والعلوم السياسية. بسكرة. الجزائر.
- بوحنية، قوي. (2016). البيئة في إفريقيا: تهديدات جديدة ومسارات حرجة. مركز الجزيرة للدراسات. قطر. على موقع الجزيرة للدراسات. قطر:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/07/160727091550483.html>

- بوحنية,قوي.(2019). غياب البعد الأخلاقي الدولي فيإدارةالملفالبئي بالقارة الإفريقية أي اثر لتغييب للحوكمة البيئية العالمية؟. موقع مركز دراسات التشريع الإسلاميوالأخلاق.قطر.
<https://www.cilecenter.org/fr/node/2124>
- جاسم ،الشجيري .فايق ،حسن. (2004). البيئة والأمن الدولي .على موقعنبأ:
<https://annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm>